

أنواع المخزون السلعي

هناك عدة أنواع للمخزون السلعي حيث تتواجد هذه الأنواع وفقاً لطبيعة أعمال المنشأة. ومن هذه الأنواع:

المنشأة التجارية
هي التي تتعامل بالمخزون السلعي الجاهز للبيع (أو البضاعة الجاهزة) حيث يتم شراؤها والمتاجرة بها مع الغير لتحقيق ربح يسمى ربح المتاجرة بالبضاعة.

المنشآت الصناعية

- هي التي تتعامل بثلاث أنواع وأصناف للمخزون السلعي:
- مواد أولية
- بضاعة تحت الصنع
- بضاعة تامة الصنع

المنشآت الخدمية

- هي التي لا تتعامل بأي نوع من أنواع المخزون السلعي التي ذكرت.

في المنشآت التجارية يكون هناك حسابان ختاميان:

- حساب لمتاجرة البضاعة
- حساب للأرباح والخسائر
- وكلا الحسابين يُدرجان في قائمة الدخل على مستوى مرحلتين:
- المرحلة الأولى تبين مجمل الربح أو الخسارة الخاصة بمتاجرة البضاعة
- المرحلة الثانية تبين صافي الربح أو الخسارة

محاسبة المشتريات والمبيعات

يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية للمشتريات:

- المشتريات الآجلة (بالدين)
- المشتريات النقدية (عن طريق الصندوق)
- المشتريات النقدية (عن طريق المصرف)

- كما يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية للمبيعات
- المبيعات الآجلة (بالدين)
 - المبيعات النقدية (عن طريق الصندوق)
 - المبيعات النقدية (عن طريق المصرف)

نظام الجرد الدائم أو المستمر

يعتمد نظام الجرد الدائم على إثبات البضاعة التي يتم شراؤها كأصل:
من طرف المدين

يستخدم لهذه الغاية حساب المخزون السلعي لإثبات قيمة المشتريات من هذا الحساب.

من طرف الدائن

فتسجل البضاعة التي يتم بيعها بسعر تكلفتها.

ان رصيد هذا الحساب يعبر وباستمرار عن قيمة البضاعة المتبقية في مخازن المنشأة، أما البضاعة التي يتم بيعها، فيتم إثباتها في حساب تكلفة البضاعة المباعة في الطرف المدين من هذا الحساب وفي الطرف الدائن من حساب المخزون وبهذا يتم تخفيض حساب المخزون بتكلفة البضاعة المباعة، ويعبر رصيد هذا الحساب دائماً عما يتم بيعه من البضاعة بالتكلفة.

	من حساب المخزون		XXX
إلى حساب النقديه		XXX	

القيود عند عملية البيع

عند بيع البضاعة يتم تحويل ما تم بيعه من المخزون إلى مصروف على الشكل التالي:

	من حساب تكلفة البضاعة المباعة		XXX
إلى حساب المخزون بسعر التكلفة		XXX	

ويتم إثبات المبيعات على النحو التالي:

إلى حساب المبيعات (بسر البيع)	من حساب النقدية أو من حساب العملاء	XXX	XXX
----------------------------------	---------------------------------------	-----	-----

مردودات المشتريات ومسموحاتها

يتم تسجيل مردودات المشتريات كتخفيض لحساب المخزون كما يلي:

إلى حساب المخزون	من حساب الموردين	XXX	XXX
------------------	------------------	-----	-----

المسموحات هي عبارة عن تخفيض قيمة المشتريات وذلك بسبب وجود عيب فيها، فبدلاً من إعادتها إلى المورد يتم الاتفاق على تخفيض قيمة المشتريات مقابل الاحتفاظ بالبضاعة. كما تُسجل مسموحات المشتريات بنفس الطريقة.

مردودات المبيعات ومسموحاتها

بما أن مردودات المبيعات تعاد من الزبون إلى المخازن في المنشأة، فإنه يتم إثباتها أولاً كأصل على حساب المخزون بالقيد التالي:

إلى حساب تكلفة البضاعة المباعة بسعر التكلفة	من حساب الخزون	XXX	XXX
------------------------------------------------	----------------	-----	-----

ومن ثم يتم تخفيض مديونية العملاء بقيمة مردودات المبيعات بالقيد التالي:

	من حساب موجودات المبيعات ومسموحاتها	XXX	XXX
إلى حساب العملاء (بسر البيع)		XXX	

أما مسموحات المبيعات، فتسجل فقط بقيد واحد وهو:

	من حساب موجودات المبيعات ومسموحاتها	XXX	XXX
إلى حساب العملاء (بمقدار المسموحات)		XXX	

تسجل المصاريف المتعلقة بالمشتريات التي تتضمن كل من: نقل المشتريات - عمولة وكلاء الشراء
- الرسوم الجمركية على النحو التالي:

	من حساب المخزون	XXX	XXX
إلى حساب النقدية		XXX	

الحسم النقدي على المبيعات والمشتريات

الحسم النقدي على المشتريات (الحسم المكتسب) يُسجل كما يلي:

	من حساب الموردين	XXX	XXX
إلى حساب المخزون		XXX	

الحسم النقدي على المبيعات (الحسم الممنوح) يُسجل كما يلي:

	من حساب الحسم الممنوح	XXX
إلى حساب العملاء	XXX	

وتكون قيود إقفال حساب المتاجرة وتحويل الربح المجمل كما يلي:

قيود الإقفال		
	من حساب المتاجرة	XXX
إلى المذكورين:		
حساب تكلفة بضاعة مبيعة	XXX	
حساب حسم ممنوع	XXX	
حساب مورودات المبيعات ومسوحاتها	XXX	
	من حساب المبيعات	XXX
إلى حساب المتاجرة	XXX	

يقفل حساب الحسم الممنوح بحساب المتاجرة.

وبعد ذلك، يتم إثبات بضاعة آخر المدة بعد إجراء عملية جرد للمخازن، ومقارنة سعر التكلفة وسعر السوق الحالي بتاريخ إعداد القوائم المالية بالسعر الأقل بين التكلفة والسوق. ويمثل سعر السوق الذي يجب على المنشأة دفعه من أجل اقتناء نفس البضاعة بالإضافة إلى المصاريف حتى تصبح البضاعة في مخازن المنشأة.

ثم ينتقل رصيد حساب المتاجرة إلى حساب الأرباح والخسائر. ويتم إقفال بقية المصروفات وبقية الإيرادات بحساب الأرباح والخسائر، لاستخراج صافي الربح الذي يقفل بدوره بحساب رأس المال. كما يمكن استخدام حساب آخر من أجل عملية الإقفال وهو حساب ملخص الدخل الذي تكون الغاية منه فقط إقفال الحسابات تمهيدًا لإعداد قائمة الدخل التي تبين نتيجة الأعمال لغايات النشر ومع قوائم مالية أخرى تفيد المستخدمين والمستثمرين في عملية اتخاذ القرار.

تحويل نتيجة المتاجرة في نهاية السنة المالية

بعد إعداد حساب المتاجرة، يتم إقفال هذا الحساب بحساب آخر، وهو حساب الأرباح والخسائر (أي تحويل مجمل الربح أو مجمل الخسارة إلى حساب الأرباح والخسائر)، ويتضمن هذا الحساب قيمة عناصر الإيرادات والمصروفات الإدارية والمالية والبيع والتوزيع. أي يتم إقفال المصروفات الإدارية والمالية ومصاريف البيع والتوزيع والإيرادات الأخرى في حساب الأرباح والخسائر، فيصبح هذا الحساب على النحو التالي:

حساب أ.خ عن الفترة المنتهية بتاريخ 12/31			
مجمّل الربح	XXX	مجمّل الخسارة	XXX
<u>إيرادات متنوعة</u>		<u>مصاريف بيع وتوزيع</u>	
إيرادات فوائد	XXX	م. نقل مبيعات	XXX
إيرادات خدمات	XXX	عمولة وكلاء بيع	XXX
إيرادات أصل	XXX	دعاية وإعلان	XXX
		<u>مصاريف إدارية ومالية</u>	
		مصروف إيجاز	XXX
		مصروف رواتب	XXX
		مصروفات إدارة ومياه	XXX
		ديون معدومة	XXX
صافي الخسارة	XXX	صافي الربح	XXX

	XXX		XXX
--	-----	--	-----

نظام الجرد النهائي أو الدوري

يعتمد نظام الجرد النهائي على إثبات المشتريات من البضائع كمصروف، ويستخدم لهذه الغاية حساب المشتريات لإثبات المشتريات، ورصيد هذا الحساب يمثل قيمة المشتريات خلال الفترة.

أما المبيعات، فتسجل كما هو الحال في نظام الجرد المستمر، وذلك ب قيد واحد دون إثبات تكلفة البضاعة المباعة. ويتم إقفال حسابي المشتريات والمبيعات في نهاية الفترة في حساب المتاجرة. أما إذا كان هناك بضاعة باقية من فترة مالية سابقة، فإنها تعتبر بضاعة أول المدة للفترة المحاسبية الجارية ولا بد في نهاية العام من تحويل بضاعة أول المدة من أصل يظهر في الميزانية للفترة السابقة إلى مصروف للفترة الحالية.

بضاعة أول المدة

بضاعة أول المدة هي البضاعة المتبقية من الفترة المالية السابقة حيث يتم إقفال أول المدة في نهاية الفترة المالية في حساب المتاجرة بالقيد التالي:

	من حساب المتاجرة	XXX	
إلى حساب بضاعة أول المدة		XXX	

يقفل حساب المشتريات في نهاية الفترة بحساب المتاجرة.

	من حساب المشتريات	XXX	
إلى حساب الصندوق أو: إلى حساب الموردين		XXX	

مردودات المشتريات ومسموحاتها

هي قيمة ما يتم رده من بضائع (وقيمة ما يتم تخفيضه من السعر) نتيجة مخالفات المواصفات الفنية المطلوبة، ويتم إقفال هذا الحساب بحساب المتاجرة، وتكون القيود كما يلي:

إلى حساب مورودات (أو مسموحات) المشتريات	من حساب الموردين	XXX
	أو من حساب النقدية	XXX
		XXX

الرقابة الداخلية لعمليات شراء وبيع البضائع

يمكن للإدارة من خلال نظام للرقابة الداخلية أن تفرض رقابة على عمليات شراء البضاعة وتخزينها وتسليمها وبيعها. وتهدف الرقابة الداخلية بصورة عامة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- حماية الموارد ضد الإسراف والاختلاس وعدم الكفاءة
- ضمان دقة البيانات المحاسبية بحيث يمكن الاعتماد عليها
- ضمان الاستجابة للسياسات المخططة

أنواع العملاء

لتقييم حسابات المدينين لا بد من دراسة الذمم والديون المترتبة على العملاء بهدف التعرف على الأوضاع المالية لهم.

بمعنى آخر، لتقييم وتقدير قدراتهم على تسديد الذمم والديون المترتبة عليهم، مع عدم إغفال أنّ الغاية من تقسيم حسابات المدينين هو قياسه أو الإفصاح عنها في الميزانية بمقدار صافي النقدية التي يتوقع تحصيلها خلال الفترة المالية أو دورة التشغيل.

عند معالجة حسابات المدينين في السجلات والدفاتر المحاسبية في نهاية الفترة المالية، لا بد من مراعاة النقاط التالية:

- تحديد القيمة الاسمية لحسابات المدينين وفق الفواتير المتعلقة بالمبيعات الآجلة
- احتمال تحصيل القيمة الاسمية لحسابات المدينين كونهم يتمتعون بملاءة مالية تُخوّلهم السداد وفق المتفق عليه
- طول الفترة الزمنية اللازمة لتحصيل حسابات المدينين وفق الفئات العمرية لفئات العملاء وتقدير المبالغ المشكوك في تحصيلها بسبب عُسر بعض العملاء أو تقدير الديون المعدومة لبعض العملاء المفلسين وبالتالي اعتبار الدين معدوماً

تحديد القيمة الاسمية لحسابات المدينين

لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بعض العمليات المالية المتعلقة بتقييم المدينين، لتحديد المبالغ المستحقة عليهم، نظراً لتأثيرها المباشر في القيمة الاسمية للديون، منها:

الحسم التجاري أو المباشر
يمنح الحسم التجاري للعملاء كنسبة مئوية، أو ك مبلغ محدد من قيم السلع المباعة أو الخدمات والذي لا يعترف عليه محاسبياً، أي لا يتم إثباته في الدفاتر المحاسبية كخسائر أو كعبء وإنما يتم تخفيضه أو تنزيله من ثمن المبيعات الإجمالية وتسجيلها بقيمتها الصافية.

الحسم النقدي (حسم المبيعات)

غالبًا ما يتم الإشارة إلى اتفاق الحسم النقدي كآتي: 2% - صافي 30. وهذا يعني أن البائع سيمنح حسمًا نقديًا مقداره 2% إذا ما تم تسديد قيمة فاتورة العميل أو جزء منها خلال عشرة أيام من تاريخ الصفقة وإلا يلتزم بسداد قيمة الفاتورة أو الباقي منها في نهاية 30 يومًا من تاريخه. ويسجل الحسم النقدي في دفاتر البائع ودفاتر المشتري محاسبيًا، إما باستخدام الطريقة الإجمالية وإما بالطريقة الصافية. ويفضل استخدام الطريقة الإجمالية لأغراض الإفصاح المحاسبي في الدفاتر التجارية.

طريقة تسجيل الحسم النقدي

يتم إثبات المبيعات وحسابات المدينين على أساس القيمة الإجمالية للمبيعات، بغض النظر عن الاستفادة من الحسم أو عدمها. ويتم إثبات الفرق بين قيمة الدين والقيمة المتحصل عليها في حساب حسم المبيعات أو حساب الحسم المسموح به.

طريقة التسجيل المباشر للديون المعدومة

يتم الانتظار حتى يتثبت فعليًا عدم إمكان تحصيل أرصدة حسابات مدينين محددين. ويتم إثبات القيد المحاسبي عند تحديد حساب العميل الذي لا يمكن تحصيله حيث تعتبر مصروفات الديون المعدومة بمثابة خسارة ويجب أن يخفض بمقدارها رصيد حساب العميل.

وتكون القيود على الشكل التالي:

التاريخ	البيان	مبالغ دائنة	مبالغ مدينة
	من -/مصروفات الديون المعدومة إلى -/المدينين إعدام حسابات المدينين مباشرة	xxx	xxx
2003/12/31	من -/الأرباح والخسائر إلى -/الديون المعدومة إقبال -/مصروفات الديون المعدومة	xxx	xxx

طريقة المخصص للديون المعدومة

يتم من خلال طريقة المخصص للديون المعدومة تشكيل المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر المحتملة والناجمة عن تقدير الديون والذمم المشكوك في تحصيلها، وذلك بالإثبات المحاسبي على الشكل التالي:

مبالغ مدبنة	مبالغ دافئة	البيان	التاريخ
xxx	xxx	من حـ/مصاريف ديون مشكوك في تحصيلها إلى حـ/مخصص الديون المشكوك فيها إثبات الديون المشكوك فيها	12/31
xxx	xxx	من حـ/الأرباح والخسائر إلى حـ/مصاريف ديون مشكوك فيها إقفال المصاريف حساب الأرباح والخسائر	12/31

ويعاب على طريقة التسجيل المباشرة أنها تخالف المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا GAAP وحصراً مبدأ المقابلة ومبدأ قياس حساب المدينين على أساس القيمة النقدية القابلة للتحقيق، وكذلك مبدأ الحيطة والحذر، ومحاسبياً فإن استخدامها يصبح غير ملائم خاصة عندما يكون مبلغ الدين غير القابل للتحصيل مهماً.

قائمة جرد العملاء

قائمة جرد العملاء هي بيان تحليلي للديون المترتبة على العملاء والحسم المنتظر منحه لهم بهدف التوصل إلى تحديد الديون الجيدة والمشكوك فيها والمعدومة والحسم الممنوح وذلك لإثبات المعالجة المحاسبية المتعلقة بالمدينين.

تحصيل الديون المعدومة سابقاً

يمكن استخدام أحد الأسلوبين التاليين:

- 1. توسيط حساب مخصص الديون المشكوك فيها:** حيث يستلزم تعديل رصيد حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها بإعادة قيمة الدين المعدوم الذي تم تحصيله عن طريق إضافته إلى حساب المدينين.
- 2. التسجيل المباشر:** أي عدم توسيط حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها، حيث يتم أولاً إثبات الديون المعدومة المحصلة وبعدها إقفال الديون المعدومة المحصلة في حساب الأرباح والخسائر.

تصنيف الأصول الثابتة

الأصول الثابتة هي الأصول التي توصف عادة بالأصول الطويلة الأجل لأنها تُستخدم في عمليات المشروع وهي غير معدة لإعادة البيع وللأغراض المحاسبية، وتشمل هذه الأصول الأملاك والمصانع والتجهيزات، ولذلك تدعى "الأصول الثابتة".

ويمكن أن تُصنّف الأصول الثابتة إلى أصول مادية وغير مادية.

الأصول الثابتة المادية

الأصول الثابتة المادية لها جوهر مادي فيزيائي (ملموس)، مثال: الأملاك والمباني والتجهيزات المادية. ولها خمس ميزات:

- هي أصول تستخدم في العمليات
- غير معدة لإعادة البيع
- عمرها الإنتاجي طويل نسبياً
- لها طبيعة مادية فيزيائية (ملموسة)
- تقدم للشركة فوائد مستقبلية قابلة للقياس. توصف هذه الأصول الثابتة بمصطلحات عديدة مثل: الأملاك والمصانع والتجهيزات

الأصول الثابتة غير المادية

الأصول الثابتة غير المادية لها قيمة ناتجة عن الحقوق الممنوحة للمالكين.

تتمثل قيمتها في حق الامتياز أو حق العمل الذي يقدم بعض الأعمال أو ينتج دخلاً يحقق فوائد للمالك، ويتم اهتلاك تكلفة الأصول غير المادية دورياً على شكل مصروف، وذلك خلال العمر الإنتاجي للأصل. مثل: شهرة المحل، براءات الاختراع، حقوق النشر والتأليف، والعلامات التجارية.

الاهتلاك ومجمع الاهتلاك واستبدال الأصول الثابتة

تتطلب محاسبة النفقات المتعلقة باقتناء واستخدام الأصول الثابتة التمييز بين النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية.
النفقات الرأسمالية

هي تلك المتعلقة بالأصول التي تقدم منافع للشركة تمتد إلى أكثر من دورة محاسبية واحدة. وخلال فترة اقتناء الأصل المناسب، ومن خلال النفقات الرأسمالية يتم توزيع تكلفة الأصل المقتنى على الفترات المحاسبية المستقبلية.

ويطلق على هذا الجزء مصطلح "مصرف إهلاك الأصل".

النفقات الإيرادية

هي المصاريف التي تتعلق باستعمال الأملاك أو المنافع الأخرى التي لا تتجاوز الدورة المحاسبية الجارية، ولذلك تسجل في حساب المصرف المناسب في الدورة الجارية. إن مصطلح النفقات الإيرادية يبين أن هذه النفقات يتم مقابلتها مع الإيرادات المتحققة في الدورة نفسها.

إن التمييز الصحيح بين النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية أمر في غاية الأهمية لأن الخلط بينهما سوف يؤدي إلى خطأ في احتساب الدخل السنوي من جهة، وإلى خطأ في المحافظة على رأس المال الحقيقي.

تقوم محاسبة الأملاك والمصانع والتجهيزات على مبدأ التكلفة والمقابلة، حيث يتم تسجيل الأصول عند حيازتها في الحسابات بسعر التكلفة، وذلك انسجاماً مع مبدأ التكلفة التاريخية.

السجلات المحاسبية الخاصة بالأصول الثابتة

يمكن للمنشأة الاحتفاظ بسجلات تفصيلية (طاقات) تقابل كل نوع من حسابات المراقبة في دفتر الأستاذ العام الذي يشمل جميع الأصول (كالسيارات) حيث يتم إعداد بطاقة لكل أصل بمثابة أستاذ فرعي لحساب الأصل الذي يظهر في دفتر الأستاذ العام. ويلاحظ أن مجموع أرصدة الحسابات الفرعية أو المساعدة يكون مساوياً لرصيد حساب الأصل.

من بين البيانات المهمة التي تُبينها سجلات الأصول التفصيلية (بطاقة الأصل أو الأستاذ الفرعي) ما يلي:

- تكلفة اقتناء الأصل وأية تكاليف لازمة لوضعه في حالة قابلة للاستعمال
- العمر الإنتاجي وقيمة الخردة (النفائية) إن وجدت
- وصف شامل للأصل، وتحديد موقعه ورقمه وتاريخ تشغيله
- طريقة الإهلاك المستخدمة لإهلاك الأصل، وتاريخ الاستغناء عن الأصل
- تحديد الشخص المسؤول عن الأصل
- الجهة الموردة للأصل
- قسط الإهلاك السنوي للأصل
- التحسينات الإضافية للأصل إن وجدت
- اسم حساب المراقبة في دفتر الأستاذ العام
- أية مصروفات إضافية ناتجة عن تغيير مكان الأصل أو إعادة تركيبه

أنواع الأخطاء المحاسبية

هناك عدة أنواع للأخطاء منها:

- الأخطاء من حيث طبيعتها
- الأخطاء من حيث مكان وقوعها
- الأخطاء من حيث توقيت اكتشافها

أ- الأخطاء من حيث طبيعتها

تُبوَّب الأخطاء من حيث طبيعتها وفق نوعين أساسيين هما:

1. أخطاء السهو

أخطاء السهو (أو الحذف)، هي الأخطاء الناتجة عن إغفال تسجيل عملية ما بدفتر اليومية العامة، أو إغفال ترحيلها إلى دفتر الأستاذ العام أو طرف واحد منها فقط.

2. الأخطاء الفنية

الأخطاء الفنية تُرتكب من قبل المحاسب بسبب عدم الإلمام بالمبادئ العلمية المحاسبية وهذه الأخطاء تسمى "الأخطاء الفنية".

ب- الأخطاء من حيث مكان وقوعها

تُبوَّب الأخطاء من حيث مكان وقوعها إلى:

- أخطاء في مرحلة التسجيل في دفتر اليومية العامة أو المساعدة
- أخطاء في مرحلة الترحيل من دفاتر اليومية إلى دفتر الأستاذ العام والمساعد
- أخطاء في مرحلة ترصيد الحسابات
- أخطاء في مرحلة إعداد ميزان المراجعة نفسه

ت- الأخطاء من حيث توقيت اكتشافها

تُنبأ الأخطاء من حيث توقيت اكتشافها إلى:

- أخطاء تكتشف خلال نفس السنة المالية التي تحدد فيها، وقبل إعداد ميزان المراجعة
- أخطاء تكتشف خلال نفس السنة المالية التي تحدد فيها، وبعد إعداد ميزان المراجعة.
- تكون هذه الأخطاء المتكافئة التي لا يكشفها ميزان المراجعة
- أخطاء تكتشف بعد انتهاء السنة المالية التي وقعت فيها، وتُعرف عادةً "أخطاء السنوات السابقة"

طرق تصحيح الأخطاء المحاسبية

تتمثل طرق تصحيح الأخطاء المحاسبية في جميع أنواع الأخطاء (الحذف أو الارتكاب) التي تقع في مرحلة التسجيل بدفتر اليومية، وقد تؤثر هذه الأخطاء على توازن ميزان المراجعة وقد لا تؤثر.

مثال

باع أحمد بضاعة على الحساب إلى عثمان بمبلغ 5,100 دولار، فأخطأ المحاسب وسجل العملية كما يلي:

1,500	من حـ/ المدينين (عثمان)
1,500	إلى حـ/ المبيعات

ولتصحيح هذا الخطأ يمكن أن نتبع إما الطريقة المطولة أو الطريقة المختصرة.

• الطريقة المطولة

نثبت قيداً عكسياً لإلغاء القيد الخطأ أولاً، ثم نثبت القيد الصحيح بعد ذلك كالآتي:

1,500	من حـ/ المبيعات
1,500	إلى حـ/ المدينين (عثمان)
	إلغاء القيد المسجل خطأ
5,100	من حـ/ المدينين
5,100	إلى حـ/ المبيعات
	إثبات القيد الصحيح

- الطريقة المختصرة
نقوم بإثبات الفرق فقط كما يلي:

$$\text{الفرق} = 5,100 - 1,500 = 3,600$$

3,600	من حـ/المدينين (عثمان)
3,600	إلى حـ/المبيعات
نصحيح القيد الخطأ رقم---	

أخطاء الترحيل

في حال عدم توافق مجاميع أرصدة الحسابات المدينة والحسابات الدائنة في ميزان المراجعة، عندئذ يكون هناك خطأ. وفي مثل هذه الحالة يكون الخطأ ناتجاً عن:

- ترحيل مبلغ مدين في خانة الدائن أو العكس
- أخطاء حسابية عند تحديد أرصدة الحسابات
- أخطاء كتابية عند نقل أرصدة الحسابات إلى ميزان المراجعة
- إثبات رصيد مدين في خانة الدائن بميزان المراجعة أو العكس
- الخطأ عند جمع ميزان المراجعة

إقفال الحسابات

كما تم التطرق إليه في الفصول السابقة، فإنه بمجرد إعداد الحسابات الختامية، يكون الغرض من الحسابات المختلفة للإيرادات والمصروفات قد انتهى، وعندئذ إقفال هذه الحسابات على أساس أنها تخص فترة محاسبية انتهت فعلاً وتحقق الغرض منها، وهو تصوير الحسابات الختامية.

ولهذا يجب أن يكون رصيدها بعد إعداد الحسابات الختامية صفراً وذلك حتى يمكن إثبات الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة الجديدة بها. وتوفر قائمة التسويات الجردية الأساس المناسب لإعداد قيود الإقفال.

يتم إقفال حسابات الأصول والخصوم عن طريق إجراءات قيد مركب تجعل حسابات الخصوم مدينة وحسابات الأصول دائنة، وعلى أن يعاد فتح الدفاتر في بداية السنة المالية بقيد معاكس لهذا القيد. والجدير بالذكر أن حساب بضاعة آخر المدة يجب أن تحول إلى حساب بضاعة أول المدة.

مفهوم المحاسبة

المحاسبة قديمة النشأة قدم ظهور التبادل السلعي بأشكاله البدائية، فأثار البابليين والفينيقيين - كما قدماء المصريين- دلت على انهم دوّنوا العمليات التبادلية التجارية على ألواح من الطين حين كانت تسجل الغلال التي تدخل المخازن والتي تخرج منها. وقد ورد ذلك في سورة يوسف من القرآن الكريم أنه جمعت الغلال سبع سنين من ايام الخصب والخير، ثم وزعت على الناس ايام القحط والجوع. لكن المحاسبة تطوّرت عبر الأيام.

التطور الاقتصادي والتجاري

مع التطور الاقتصادي والتجاري تحول اسلوب التدوين من اسلوب او طريقة لتسجيل المعاملات الاقتصادية الى نوع من الفن او ما يُسمى بـ **Bookkeeping** الذي تطور من خلال التحليل العلمي الاكاديمي واستخدام اساليب وطرائق البحث العلمي الى اسلوب منهجي، شكّل اركان علم المحاسبة القائم على مجموعة من الفروض والمبادئ العلمية الحديثة. حيث طورت مبادئ واسس المحاسبة لمعرفة نتائج الاعمال التبادلية التجارية من ربح او خسارة، وتحديد المركز المالي للمنشأة التجارية.

بدء الكشوفات الجغرافية

مع بدء الكشوفات الجغرافية، وتدفق المال من العالم القديم الى العالم الجديد بكميات هائلة لم يعرف لها مثيل من قبل كان لا بد من ايجاد المؤسسات الاقتصادية لضبط التبادل التجاري من جهة ولتسهيله من جهة اخرى. فنشأت المصارف، وصار لها محاسبة خاصة بها.

التطور الصناعي

تطورت الصناعة تطوراً هائلاً بظهور الثورة الصناعية اواخر القرن الثامن واوائل القرن التاسع عشر نتيجة ظهور المخترعات الجديدة واستخدام الطاقة في الانتاج الصناعي، فتغيرت أساليب الانتاج وكذلك أساليب وحجم التبادل التجاري، فكان لا بد من تطور المحاسبة لتفي بمتطلبات الصناعة الحديثة، ولاسيما بعد ظهور اقتصاد السوق الحر حيث دخل قانون المنافسة الى عالم الاقتصاد فظهرت محاسبة التكاليف التي تمكن المنشآت الاقتصادية من تقليص كلفة الانتاج وتقليص

النفقات مع المحافظة على الجودة العالية للتمكن من المنافسة بالسعر، وكذلك تحقيق الربح الذي يمكنها من الحصول على أكبر ربح بأقل تكلفة.

اصبحت المحاسبة حقلاً علمياً اجتماعياً، ثم تطورت لتصبح نظاماً للمعلومات. والمحاسبة تعني المعلومات المالية. والمُحاسبُ هو من يتولى جمع ومعالجة المعلومات بطرق فنية تُمكن من له علاقة بها من الاستفادة منها.

المحاسبة علم

المحاسبة علم لأنها عملية قياس المعلومات الكميّة المتعلقة بالمنشأة، وتوصيل تلك المعلومات الى الاطراف ذات العلاقة المستفيدة من هذه المعلومات لمساعدتها على اتخاذ القرارات بغية زيادة الرفاهية الاجتماعية.

المحاسبة نظام للمعلومات

وهو يقوم بتحويل البيانات المحاسبية (قيم دخل) الى قوائم وتقارير مالية (قيم خرج) وذلك من خلال تسجيلها وتبويبها وتلخيصها، للوصول الى معالجتها وتحليلها (نظام المعالجة) باستخدام الوسائل اللازمة لتوصيلها الى المستخدمين.

تعريف المحاسبة

المحاسبة علم يبحث في القواعد والمبادئ العامة للمحاسبة وفقاً للمبادئ المحاسبية للعمليات أو الصفقات التجارية من حيث تسجيلها وتصنيفها وتلخيصها واستخراج نتائجها، بهدف بيان المركز المالي للمشروع وتحليله.

ونظراً لدور المحاسبة كنظام للمعلومات فنُعرّف بأنها: نظام للمعلومات يختص بتحديد وقياس وتوصيل معلومات كمية عن الوحدة الاقتصادية يمكن استخدامها في عمليات التقييم واتخاذ القرارات من قِبَل الأطراف أو الفئات المستخدمة لهذه المعلومات.

فهي علم ونظام معلوماتي لانتاج المعلومات الكمية المتعلقة بالمنشأة، وتوصيل هذه المعلومات الى الجهات ذات العلاقة، لمساعدتها في اتخاذ القرارات السليمة، لتحقيق أهداف قامت المنشأة من اجلها.

نظام المعلومات

نظام المعلومات هو مجموعة من النظم الجزئية والعناصر التي يتم التنسيق بينها بعلاقات معينة لتحقيق هدف معين بواسطة هذا النظام.

كل نظام يتألف من:

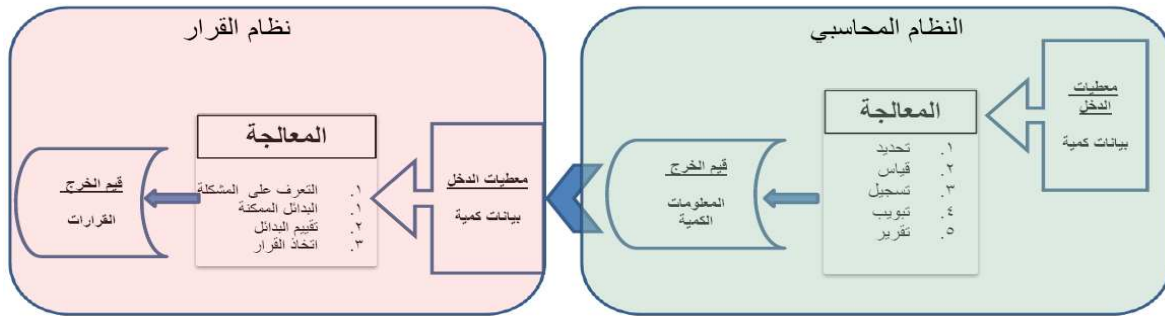
- وحدة دخل للتزويد بالمعطيات اللازمة
- وحدة معالجة للتحليل والحصول على قيم قابلة للتفسير والفهم تشكل معطيات الخرج التي توصل إلى الجهات المستفيدة أو المستخدمة لاتخاذ القرار المناسب لقيم الناتجة عن المعالجة بواسطة النظام المحاسبي.

الهدف من النظام: ليس فقط التحليل ونتاج قيم الخرج، إنما المهمة الأهم هي توصيل هذه المعطيات إلى الجهات المستفيدة ووضعها قيد الاستخدام للمساعدة في اتخاذ الإجراءات والقرارات السليمة.

العبرة: هي في استخدام المعلومات المحاسبية، وليست فقط في إنتاجها أو توصيلها إلى المستفيدين.

معطيات دخل النظام

معطيات دخل النظام المحاسبي هي البيانات التي تُجمع من خلال تسجيل وتبويب وتلخيص المعلومات الخاصة بالمنشأة للوصول إلى قيم الخرج الكمية التي تعتبر معلومات دخل لنظام اتخاذ القرار الذي يتضمن الجهات التي تستفيد من هذه المعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة والسليمة لتحقيق أهداف المستخدم للمنشأة كما هو موضح في المخطط الهيكلي للعلاقة بين النظام المحاسبي ونظام اتخاذ القرار.



الشكل 1: العلاقة بين نظامي المحاسبة واتخاذ القرار

تعريف المستندات

المستندات هي الفواتير والإيصالات والإشعارات المدينة والدائنة المتعلقة باستلام وقبض أو صرف أو دفع أو استلام أو تسليم لصفقات تتم فيما بين التاجر الفردي أو المنشأة الفردية وبين الغير.

تعريف السجلات المحاسبية

السجلات المحاسبية هي دفتر اليومية العام ودفتر الأستاذ العام، كما أن هناك دفاتر يومية مساعدة ودفاتر أستاذ مساعدة، وذلك لتحقيق مزيد من الرقابة على التسجيل المحاسبي.

تعريف الصفقة التجارية/الخدمية

الصفقة التجارية/الخدمية هي أحداث المشروع. ويتم التعبير عنها بشكل نقدي. وهذه الصفقة يجب أن تُسجَل في السجلات المحاسبية ولا بد من توافر ثلاثة أركان للعملية التجارية، لكي يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية، وهي:

- القيمة المالية للحدث
- تأثير الحدث على القوائم المالية
- أن يكون الحدث قد وقع فعلاً

تعريف الشخصية المعنوية للمشروع أو المنشأة الفردية

يقصد بالشخصية المعنوية أن تكون كافة المعاملات ذات الأثر المالي والتي يقوم بها المشروع الفردي مستقلة عن العمليات التجارية أو الخدمية التي تخص هذا المشروع أو الأعمال الخاصة به.

الجانب العلمي للمحاسبة

مجموعة من المبادئ العلمية والفروض المنطقية التي تضبط عملية التسجيل والتبويب والتحليل لمعاملات المنشأة الاقتصادية والتي يعبر عنها بقيم نقدية مالية.

الجانب التطبيقي للمحاسبة

فن تسجيل وتبويب العمليات المالية وبيان آثارها على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي. وأساس الجانب التطبيقي ذلك هو الممارسة العملية واكتساب المهارات والقرارات على تطبيق المبادئ العلمية باستخدام نظم المحاسبة الملائمة لطبيعة المنشأة وشكلها القانوني. وهذا ما يسمى بامسالك الدفاتر وهو مفهوم مختلف تماماً عن مفهوم المحاسبة.

فبينما يعني امسك الدفاتر العمل والنشاط الروتيني اليومي من تسجيل العمليات في المنشأة باستخدام وسائل الكتابة المعروفة او باستخدام الحاسوب، فإن المحاسبة تهتم بتحليل وترجمة العديد من الاحداث الاقتصادية المعقدة والمتشابكة، كما تهتم بتصميم النظم المحاسبية لتسهيل العمل الاداري في المنشأة، كالرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات.

أهداف المحاسبة

تهدف المحاسبة بشكل رئيسي الى توفير المعلومات اللازمة عن المنشأة لمتخذي القرار، سواء أكانوا جهات داخلية كالادارة بكامل مستوياتها، او جهات خارجية كالمالكين والدائنين والمقرضين.

التقارير الداخلية

تُقَدَّم الى الجهات الداخلية، وتكون عادة ذات هدف خاص تُعد للادارة بصفة خاصة لمساعدتها في ممارسة وظائفها المختلفة.

التقارير الخارجية

تُقَدَّم الى الجهات الخارجية، وتكون ذات هدف عام، كقوائم الدخل وحقوق الملكية، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفق النقدي، والسيولة المالية.

فروع المحاسبة

نشأت فروع متخصصة في المحاسبة نتيجة التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي، ولكل فرع متخصص مجالاته واغراضه المحددة، وان كانت جميعها تعمل في اطار عام هو الاطار المحاسبي. وفي ذلك تتماثل مهنة المحاسبة مع المهن الاخرى كالتطب والهندسة في تعدد فروعها التي يمكننا تلخيصها وفقاً للتطور التاريخي والزمني لنشئها الى ما يلي:

المحاسبة المالية

تعتبر المحاسبة المالية بمثابة الركيزة التي تفرعت عنه الفروع الأخرى لعلم المحاسبة، حيث يتم تحليل وتسجيل وتبويب أو تصنيف العمليات المالية خلال الفترة المحاسبية بين المنشأة والغير، وذلك بقصد إعداد تقارير مالية تتضمن معلومات مالية عن نتيجة أعمال هذه المنشأة ومركزها المالي. تطلق بعض المراجع على المحاسبة المالية مصطلح "المحاسبة الخارجية" لان التقارير تصل الى الجهات الخارجية. ويتركز الهدف الرئيسي للمحاسبة المالية في قياس الربح وبيان المركز المالي للوحدات الاقتصادية مهما كان حجمها أو طبيعة أعمالها.

المحاسبة الادارية

تهدف المحاسبة الادارية الى توفير معلومات ملائمة لادارة المنشأة بهدف مساعدتها في اتخاذ القرارات وبشكل خاص القرارات المتعلقة بممارسة وظيفتي التخطيط والرقابة، فهي توفر معلومات تفصيلية تستخدم في كثير من الاغراض. تتوقف جودة القرارات على دقة المعلومات التي توفرها المحاسبة الادارية، كمحاسبة داخلية من اجل ادارة المنشأة بكفاءة ونجاح، لذلك فهي تستخدم بيانات تاريخية فعلية وبيانات تقديرية تخمينية.

محاسبة التكاليف

تهدف محاسبة التكاليف الى توفير معلومات تتعلق بتكلفة الانتاج وتحقيق الرقابة على عناصر التكاليف المختلفة (للسلعة او الخدمة). تقوم محاسبة التكاليف بتجميع وتحليل وتبويب عناصر التكاليف وتخصيصها على المنتجات والانشطة. ولم يعد الامر قاصراً في الوقت الحاضر على حصر وتجميع وتحليل عناصر التكاليف الفعلية بل امتد الى تقدير التكاليف المستقبلية. وترتبط محاسبة التكاليف كمحاسبة داخلية بالمحاسبة المالية كمحاسبة خارجية بصورة كبيرة، لان محاسبة التكاليف توفر معلومات تتعلق بتكلفة المخزون (بضاعة آخر المدة)، وهي معلومات هامة عند اعداد القوائم المالية. كما ترتبط محاسبة التكاليف بالمحاسبة الادارية لدرجة ان الكثير من يعتبرهما فرعاً واحداً، وذلك نظراً لان محاسبة التكاليف توفر كثيراً من المعلومات التي تستخدم في مجال اتخاذ القرار. ويمكن قياس التكاليف على اساس فعلي (تاريخي)، او على اساس محدد مسبقاً (تقديراً او معيارياً) بشكل نقدي او عيني.

المحاسبة الضريبية

تهدف المحاسبة الضريبية الى تطبيق تعليمات القانون الضريبي لتحديد الربح الضريبي او وعاء الضريبة (مطرح الضريبة) تمهيداً لتحديد قيمة الضريبة المستحقة للدولة. فالقانون الضريبي يحدد القواعد والتعليمات والاحكام الواجب مراعاتها عند قياس الربح الضريبي، وبالتالي لا تتفق تلك القواعد والتعليمات والاحكام في بعض الحالات مع قواعد القياس المحاسبي للربح، وإنما تختلف معها لإعداد البيان الضريبي.

المحاسبة الحكومية

تقوم المحاسبة الحكومية او محاسبة الاعتمادات والمخصصات على اساس الاعتمادات اي تخصيص اعتماد معين لغرض معين، وتهدف الى تسجيل العمليات المالية للوحدات الحكومية في اطار القانون المالي للموازنة العامة للدولة، بغية التحقق من تطبيقه من قبل الوحدات. ويهدف التسجيل في المحاسبة الحكومية الى الكشف عن مدى التزام الوحدات الحكومية بالصرف في حدود تلك الاعتمادات. اي ان المحاسبة الحكومية لا تهدف الى قياس نتائج الاعمال وتحديد المركز المالي او قياس التكلفة، كما هو عليه الحال في المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف. فالمحاسبة الحكومية

تهدف الى اعداد وتنفيذ الموازنه العامة للدولة، لان الوحدات الحكومية لا تهدف الى الربح، وإنما لتقديم خدمات للمواطنين بلا مقابل (مجانية)، او بمقابل رمزي احياناً.

محاسبة الزكاة

تتناول محاسبة الزكاة جميع ومعالجة المعلومات المالية اللازمة لاغراض ربط الضريبة وذلك في ضوء الانظمة والتعليمات المنظمة في هذا الشأن او تحديد الزكاة وذلك في ضوء القواعد الشرعية. ومن ثم تحديد وعاء الزكاة او الضريبة واعداد التقرير الخاص بها الواجب تقديمه لمصلحة الزكاة والدخل.

مصطلحات المحاسبة الرئيسية

لفهم مفهوم المحاسبة واستيعاب تعريفها لا بد بدايةً من تعريف مصطلحات المحاسبة الرئيسية:

الاهتلاك

الاهتلاك هو الانخفاض التدريجي للخدمات والمنافع التي يمكن الحصول عليها من الأصل الثابت المادي، ويعتبر توزيعاً لتكلفة الممتلكات المادية (المعمل، المعدات القابلة للاهتلاك) على فترات العمر الإنتاجي.

الأصول التي تخضع للاهتلاك

مثل: المباني، التجهيزات، الأدوات والأثاث، وغيرها...

الأصول التي لا تخضع للاهتلاك ولا للنفذ

مثل: الأرض التي يبني عليها المصنع.

القيمة القابلة للاهتلاك

وتمثل الفرق بين تكلفة اقتناء الأصل وقيمه المقدرة كفاية في نهاية عمره الإنتاجي. ولتقدير قيمة الكفاية المسموح بها، يجب تقدير تكاليف التفكيك وتكاليف التخلص من الأصل المستبعد.

النفقات الرأسمالية

النفقات الرأسمالية هي النفقات التي تقدم منافع للشركة تمتد إلى أكثر من دورة محاسبية واحدة وخلال فترة اقتناء الأصل.

النفقات الإيرادية

النفقات الإيرادية هي المصاريف التي تتعلق باستعمال الأملاك أو المنافع الأخرى التي لا تتجاوز الدورة المحاسبية الجارية، ولذلك تسجل في حساب المصروف المناسب في الدورة الجارية.

الأملآك والمباني والتجهيزات المادية

توصف هذه الأصول الثابتة بمصطلحات عديدة مثل: الأملآك والمصانع والتجهيزات، الأصول الرأسمالية، الأصول المادية الثابتة.

العمر الإنتاجي المقدر

العمر الإنتاجي المقدر يمثل الفترة الزمنية التي يتوقع أن تستفيد المنشأة من خدمات الأصل. ويحدد العمر الإنتاجي على أساس القواعد التي ترتبط مع مدة الصلاحية.



تعريف المنشأة وأنشطتها واهدافها

المنشأة هي وحدة تمارس نشاطاً معيناً لتحقيق هدف معين. ويترتب عليها اعباء والتزامات. من الناحية القانونية قد تكون المنشأة فردية، وقد تكون شركة اشخاص (محاصصة) او شركة اموال (مساهمة، توصية بالاسهم، او محدودة المسؤولية).
اما من حيث النشاط فقد تكون المنشأة صناعية، او تجارية، او مالية، او خدمية تهدف الى الربح. وقد تكون غير هادفة الربح كالنوادي والجمعيات الخيرية.

يمكن تصنيف المنشأة من الناحية القانونية الى:

- المشروع أو المنشأة الفردية
- شركات التضامن أو شركات الأشخاص
- شركات المساهمة أو شركات الأموال

أيًا كان الشكل القانوني للمنشأة وطبيعة نشاطها فإنه يمكن تبويب أنشطتها الى ثلاثة أنواع، وهي:
الانشطة العادية

هي الانشطة العادية المتعلقة بتشغيل وادارة المنشأة كسواء البضائع وبيعها، والانتاج او التصنيع، وبيع الخدمات وما شابه ذلك.

الانشطة الاستثمارية

هي الانشطة الخاصة بشراء وبيع الاصول الطويلة الاجل والاستثمارات المالية، كسواء أصل ثابت او بيعه و شراء الاسهم والمستندات او بيعها.

الانشطة التمويلية

هي الانشطة الخاصة بالحصول على الاموال وسدادها كزيادة رأس المال وتوزيع الارباح والاقتراض وسداد القرض.

أهداف المنشأة

تهدف المنشأة، اياً كان شكلها القانوني وأياً كانت طبيعة نشاطها، الى تحقيق هدفين:
الربحية: اي تحقيق عائد كافٍ على راس المال المستثمر في المنشأة.
السيولة: اي قدرة المنشأة على سداد التزاماتها في المواعيد المحددة.

قد يتعارض هذان الهدفان أحياناً، ففي حال اعطيت الاولوية للسيولة، لا تستثمر المنشأة قدراً كبيراً من نقديتها (تجميد راس المال) مما يقلل من الربحية.

وفي حال اعطيت الربحية الاولوية، يتم استثمار معظم الاموال المتوافرة لدى المنشأة، فتهمل عندئذ اعتبارات السيولة.

ولتكون المنشأة ناجحة في نشاطها، يتحتم على ادارتها ان توازن بين هدفي الربحية والسيولة بشكل لا يطغى احدهما على الآخر.

دورة التشغيل

دورة التشغيل هي متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء السلع وبيعها وتحصيل قيمة المبيعات نقداً في المنشآت التجارية، او هي متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء الموارد الخام اللازمة للتصنيع والانتاج، و بين بيع المنتجات وتحصيل قيمة المبيعات نقداً في المنشآت الصناعية.

الاصول (الموجودات)

الاصول هي كل ما تملكه المنشأة وله قيمة نقدية، وتعبّر عن اوجه الاستثمار المختلفة لمصادر التمويل، اي هي موارد اقتصادية للمنشأة، كما تشمل بعض العناصر المؤجلة التي لا تعتبر موارد.

وقد تكون الاصول:

- مادية كالأبنية والاراضي والبضاعة
- معنوية كالديون المستحقة على الزبائن وبراءات الاختراع والعلامات الفارقة

وباختصار تُعرّف الأصول بأنها الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشأة والتي يمكن قياسها محاسبياً، أو هي ممتلكات المنشأة ذات القيمة المادية والفائدة المستقبلية للمنشأة.

تنقسم الأصول الى:

أصول متداولة (قصيرة الاجل)

هي الكتلة النقدية أو الممتلكات التي يتوقع تحويلها الى نقود أو بيعها، أو استخدامها خلال سنة أو دورة التشغيل. وتتضمن الأصول المتداولة النقدية والاستثمارات القصيرة الاجل والمدنيين واوراق القبض، والمخزون، والمصروفات المدفوعة مقدماً، والايرادات المستحقة.

أصول ثابتة (طويلة الاجل)

هي الممتلكات التي تُقتنى بغرض استخدامها، وليس بغرض اعادة بيعها، فهي تستخدم في مزاولة أنشطة المنشأة، ويمتد العمر الانتاجي لها لعدة سنوات (أو لاكثر من دورة تشغيل)، وغالباً لا يتغير شكلها طوال عمرها الإنتاجي، ومن امثلتها الاراضي والمباني والآلات والسيارات.

أصول غير ملموسة

هي الممتلكات أو الحقوق التي ليس لها وجود أو كيان مادي ملموس، ولكنها ذات قيمة أو فائدة للمنشأة، مثل شهرة المحل وحقوق الاختراع.

الخصوم

الخصوم هي التزامات أو تعهدات على المنشأة تجاه الغير، مقابل حصولها منهم على سلع أو خدمات أو قروض. وتنقسم الخصوم الى:

خصوم قصيرة الأجل

هي الالتزامات التي يجب سدادها خلال سنة أو دورة التشغيل، وتشتمل على الدائنين واوراق الدفع، والمصروفات المستحقة، والايرادات المقدمة، والاقساط المستحقة من الديون طويلة الاجل.

خصوم طويلة الاجل

هي الالتزامات التي يستحق سدادها خلال فترة زمنية تزيد عن عام واحد مثل السندات، واوراق الدفع طويلة الاجل، والقروض العقارية، مع الاخذ في الاعتبار انه يجب استبعاد قيمة الاقساط المستحقة سنوياً لسداد هذه الديون من عناصر الخصوم طويلة الاجل وإدراجها ضمن الخصوم القصيرة الاجل.

حقوق الملكية

حقوق الملكية هي حقوق اصحاب المنشأة متمثلة في زيادة الأصول عن الالتزامات (حقوق الغير). وهي تتكون من راس المال والأرباح (راس المال- الخسائر- المسحوبات الشخصية).

إنها تتلخص في الزيادة في قيمة الاصول على الخصوم، وتشمل المبالغ المستثمرة في المنشأة بالإضافة الى الأرباح الناتجة عن عملياتها، والتي يعاد استثمارها.

الالتزامات

الالتزامات هي تعهدات اقتصادية مستقبلية على المنشأة. وتشمل أيضاً بعض العناصر المؤجلة التي لا تعتبر بمثابة التزامات. أي ان الالتزامات هي حقوق الغير على المنشأة.

ترتبط العناصر الثلاث: الاصول وحقوق الملكية والالتزامات مع بعضها البعض بعلاقة رئيسية تسمى معادلة الميزانية التي تعتبر المعادلة المحاسبية الاساسية، حيث تعبر هذه المعادلة عن المساواة بين الاصول من جانب، وحقوق الملكية والالتزامات من جانب آخر أي ان المنشأة تمتلك اصولها معتمدة على حقوق اصحابها وحقوق الغير.

$$\text{الأصول} = \text{حقوق الملكية} + \text{الالتزامات}$$

الإيرادات

الإيرادات هي الزيادة في الاصول او الانخفاض في الالتزامات، تنتج عن الأنشطة التي تهدف الى تحقيق الربح للمنشأة والتي يترتب عليها زيادة حقوق الملكية.

فزيادة راس المال وشراء أصول على الحساب مثلاً لا تعتبر عمليات موجهة مباشرة لتحقيق الربح، ولا تؤدي الى زيادة حقوق الملكية مباشرة، وبالتالي لا تعتبر إيرادات.

فالإيرادات تشمل المبالغ المحصلة والمبالغ تحت التحصيل مقابل الخدمات او البضاعة المسلمة خلال الفترة.

المصروفات

المصروفات هي انخفاض في الاصول او زيادة في الالتزامات، تنتج عن الأنشطة الخاصة لتحقيق الربح للمنشأة، والتي يترتب عليها نقص في حقوق الملكية. وهي تشمل المواد والخدمات المستخدمة في تنفيذ الأنشطة التي تزاولها المنشأة للحصول على الإيرادات، ويشار إليها أحياناً بالتكاليف المستنفذة.

صافي الربح او الخسارة (نتائج الاعمال)

إن صافي الربح زيادة الإيرادات المحققة عن المصروفات الخاصة المرتبطة بها خلال فترة محاسبية معينة للمنشأة، وهي بمثابة زيادة صافية في حقوق الملكية الناتجة عن أنشطة تهدف الى تحقيق الربح.

أما الخسارة فهي نقص الإيرادات المحققة عن المصروفات الخاصة المرتبطة بها خلال فترة محاسبية معينة للمنشأة، وهي بمثابة نقص صافي في حقوق الملكية الناتجة عن أنشطة تهدف الى تحقيق الربح.

قوائم العملية المحاسبية

من قوائم العملية المحاسبية:

- قائمة المركز المالي
- قائمة الدخل
- قائمة حقوق الملكية
- قائمة التدفقات النقدية

أ- قائمة المركز المالي

لا يمثل إعداد القوائم المالية المرحلة الاولى في العملية المحاسبية. ولكن الإلمام بتلك القوائم يعتبر المنطلق الاساسي لتعلم المحاسبة.

القوائم المالية هي وسيلة لنقل صورة عن المنشأة لمتخذي القرار وتعتبر المخرجات النهائية للعملية المحاسبية. وأبرز القوائم المالية هي قائمة المركز المالي التي تُعرّف بأنها كشف وتقرير مالي يفصح عن المركز المالي للمنشأة، ويطلق عليها البعض اسم "الميزانية العمومية".

وتهدف الى بيان المركز المالي للمنشأة بتاريخ معين، وهي تبين اصول المنشأة (اشكال الاستثمار)، وحقوق الملكية، والالتزامات (مصادر التمويل).

وتحتوي قائمة المركز المالي في عنوانها على اسم المنشأة، واسم القائمة، وتاريخ اعدادها، وتبين الأصول من جانب، وحقوق الملكية والالتزامات من جانب آخر.

البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
<u>حقوق الملكية</u>		<u>الأصول النقدية</u>	
رأس المال	1.800.000,00	الصندوق	300.000,00
<u>الالتزامات</u>		<u>الأصول الثابتة</u>	
دائنون	200.000	ابنية	700.000,00
		اليات ومعدات	1.000.000,00
	2.000.000,00		2.000.000,00
مجموع الخصوم		مجموع الأصول	

شرح

نلاحظ مساواة جانبي هذه القائمة، استناداً الى معادلة المحاسبية الأساسية. قائمة المركز المالي مبنية على اساس المعادلة المحاسبية. ولما كانت الاصول بمثابة أوجه استثمار، وحقوق الملكية والالتزامات بمثابة مصادر تمويل، فان أوجه الاستثمار يجب ان تتساوى مع مصادر التمويل.

ولهذا يُطلق على ذلك اصطلاح "الميزانية العمومية"، التي يتوازن جانبها، لانهما وجهان لنفس موارد المشروع.

الاصول تبين الموارد المملوكة للمنشأة، والخصوم تبين المصادر التي مولت أصول المشروع. وكل مورد لا بد له من مصدر تمويل. وبالتالي فان مجموع الاصول يجب ان يساوي مجموع الخصوم. ويمكن التعبير عن ذلك كالآتي:

الاصول	=	الخصوم
الاصول	=	حقوق الملكية + الالتزامات
حقوق الملكية	=	الاصول - الالتزامات
الالتزامات	=	الاصول - حقوق الملكية

ب- قائمة الدخل

تهدف قائمة الدخل الى مقابلة ايرادات المنشأة بالمصاريف التي تساهم في تحقيق تلك الايرادات. وتكون نتيجة هذه المقابلة هي ما تحققه من ربح او خسارة او لا ربح ولا خسارة، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$\text{الربح} = \text{الايرادات} - \text{المصروفات}$$

$$\text{الخسارة} = \text{المصروفات} - \text{الايرادات}$$

تعد هذه القائمة عن فترة مالية معينة، وليس بتاريخ معين كما في قائمة المركز المالي، ولمنشأة معينة على شكل قائمة او حساب. فاذا اعدت على شكل قائمة، تظهر الايرادات مطروحاً منها المصاريف في جانب آخر وتفاضلها يبين نتائج الاعمال للمنشأة موضع الدراسة.

ج- قائمة حقوق الملكية

إن قائمة حقوق الملكية تعني التغيرات الديناميكية التي تطرأ على حقوق الملكية خلال فترة مالية محددة. وحقوق الملكية هي رأس المال المستثمر في المنشأة والتغيرات التي تطرأ عليه زيادةً او نقصاناً وكذلك الارباح والخسائر التي تحققها المنشأة، والمسحوبات الشخصية لصاحب المنشأة، سواء كانت نقدية او عينية، ولا تعتبر المسحوبات مصروفات بل توزيعاً للربح.

مثال

البيان		مبالغ كلية	مبالغ جزئية
رأس المال في اول الفترة 2008/1/1		10.000.000	
يضاف الى رأس المال			
زيادة رأس المال خلال الفترة المالية			2.000.000
صافي الدخل (الربح)			2.500.000
صافي الربح		4.500.000	
يطرح من رأس المال			
المسحوبات الشخصية		520.000	
صافي الحقوق بتاريخ 2008/12/31		13.980.000	

د- قائمة التدفقات النقدية

تعتبر النقدية عصب الحياة الرئيسي للمنشأة، لأنها تحقق لها هدف السيولة الذي يمثل أهم أهداف المنشأة في الوقت الحاضر، إذ إن عدم توفر السيولة يترتب عليه مشاكل خطيرة. فالمنشأة تسدد مصروفاتها والتزاماتها من خلال النقدية، ولذلك برزت في السنوات الاخيرة أهمية معرفة قائمة التدفقات النقدية، واحتلت هذه القائمة موقعا هاما ضمن القوائم المالية المنشورة (التقليدية).

تتضمن قائمة التدفقات النقدية: التدفقات الواردة (المقبوضات)، والتدفقات النقدية الصادرة (المدفوعات) المتأتية عن الأنشطة الرئيسية الثلاثة لاية منشأة، وهي: الأنشطة العادية، والأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية المذكورة سابقاً.

الاحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية التي تقوم بها المنشأة حتى يمكن الرجوع اليها عند الحاجة

وظائف المحاسبة

للمحاسبة العديد من الوظائف من اهمها:

قياس الموارد والممتلكات المقصود بذلك قياس الموارد وتحديد قيمتها ومقدارها في لحظة زمنية معينة، وتتمثل موارد اي منشأة في جميع الممتلكات الخاصة بها بما فيها الحقوق التي تكون لها على الغير، ويطلق على هذه الموارد في المحاسبة اصطلاح الأصول.

قياس الالتزامات على المنشأة تتمثل الالتزامات في الحقوق على المنشأة للغير، بخلاف ملاكها والتي يطلق عليها محاسبيا اصطلاح الخصوم. وكذلك حقوق الملاك والتي تتمثل في استثمارات الملاك المباشرة وغير المباشرة في الموارد والتي يطلق عليها مصطلح حقوق الملكية.

والمقصود بقياس الالتزامات، تحديد قيمتها او مقدارها في لحظة زمنية معينة.

قياس التغيرات في الموارد المتاحة لها هذا قد يؤدي الى حدوث تغيرات في قيمها من لحظة زمنية الى اخرى. فالمنشأة التي تقوم بانتاج سلعة او تأدية خدمة، فانها لا بد وان تستخدم مورداً اقتصادياً يمكن الحصول عليه إما نقداً او الالتزام بسداد القيمة في وقت لاحق. ويترتب على عمليات التبادل هذه تغيرات في تشكيلة الموارد والالتزامات وحقوق الملكية، وفي قيمة او مقدار كل منها. وهذا الامر هو الذي تعني المحاسبة المالية بقياسه، ومن ثم تحديد الارباح والخسائر.

تخصيص التغيرات تخصيص التغيرات على فترات زمنية محددة، اي ان القياس المحاسبي للتغيرات التي تطرأ على الموارد والحقوق لا بد من تخصيصها لفترات زمنية محددة، لتمكّن من قياس كفاءة الاداء ونتائج الاعمال خلال الفترة.

التعبير عن العمليات في صورة نقدية نظرا لعدم قابلية تجميع الاشياء غير المتجانسة للتجميع الرياضي، فانه يتم اللجوء الى النقود كمعيار موحد يمكن التعبير به عن اشياء غير متجانسة في صورة وحدات قياس متجانسة. ايصال المعلومات الى الاطراف المستفيدة

إن وظيفة الإيصال تبدأ من حيث تنتهي وظيفة القياس، وتدور حول القوائم المالية التي تعكس نتائج أعمال المنشأة خلال فترة معينة، والمركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة، والتي يتم إعدادها لخدمة أطراف متعددة سواء من داخل أو خارج المنشأة.

المبادئ المحاسبية

تغطي المبادئ المحاسبية مجالات واسعة في العملية المحاسبية. ومن هذه المبادئ:

مبدأ التكلفة التاريخية

يتم قياس تكلفة الأصول بمقدار التضحيات الاقتصادية أو المبالغ التي دفعتها المنشأة فعلاً لاقتناء هذه الأصول وبالقيم المثبتة بها فعلاً في واقع الوثائق والمستندات المؤيدة، وإن ما يطرأ على قيم تلك الأصول من تغير بعد تاريخ اقتنائها فيتم تجاهله من قبل المحاسبين. ومهما تغيرت أسعار الموجودات المشتراة بعد عملية الشراء وتسجيلها في السجلات المحاسبية، فإن المحاسب لا يغير القيمة التي سجلت فيها العملية أساساً.

ويشار إلى ذلك عادة بالقاعدة الذهبية أو بالتكلفة التاريخية.

مبدأ الفترة المالية

أي تقسيم عمر المشروع إلى فترات دورية متساوية.

وإصطلح على اعتبارها سنة ميلادية، حيث يتم في نهايتها إعداد قوائم مالية للمنشأة تبين نتيجة أعمالها خلال تلك الفترة، وكذلك مركزها المالي.

مبدأ الموضوعية

يجب الاعتماد على القرائن والأدلة الموضوعية في إثبات العمليات المالية في السجلات المحاسبية، وذلك من خلال المستندات المؤيدة: القبض والاستلام والتسليم، ويقضي هذا المبدأ التحقق الفعلي من مجموع قيمة وعدد الأصول خلال عملية الجرد المادي.

مبدأ تحقق الإيراد

وفقاً لهذا المبدأ، لا بد من وجود واقعة أو حدث يمكن الاعتماد عليه كدليل مادي لتحقيق أو اكتساب الإيراد، وذلك ليكون بالإمكان الاعتراف بهذا الإيراد في الدفاتر المحاسبية. ويقصد بالدليل المادي بيع البضاعة، أو تأدية الخدمة للغير فعلاً مع بعض الحالات الاستثنائية المتعلقة بنشاط المقاولات أو المبيعات بالتقسيط أو الاتفاق على تحديد مسبق لثمن البيع بمجرد الإنتاج وليس عند البيع.

مبدأ الاستحقاق

يقوم هذا المبدأ على تحميل السنة المالية بما يخصها من مصاريف محدثة أو مُنفّدة أو إيرادات محققة أو مكتسبة لذات الفترة التي حدثت فيها المصاريف، بغض النظر عما تم دفعه من نقدية لقاء تلك المصاريف أو قبضه نقدًا لقاء تلك الإيرادات.

مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات

أي أن يتم مقابلة المصاريف المُنفّدة فعلاً خلال فترة محددة مع الإيرادات التي تحققت خلال الفترة نفسها، وذلك للوصول إلى نتيجة الأعمال الخدمية أو العملية التجارية المتمثلة بالربح عندما تكون الإيرادات قد تجاوزت المصاريف، أو المتمثلة بالخسارة عندما تكون المصاريف قد تجاوزت الإيرادات.

مبدأ الإفصاح الشامل (الكامل)

يقضي هذا المبدأ على أن تُظهر القوائم المالية التي تصدرها المنشأة الوضع المالي الحقيقي بعدالة ووضوح، وذلك لخدمة متخذي القرارات الذين يستفيدون من تلك القوائم المالية.

مبدأ الأهمية النسبية

وهو أن يتم الإفصاح عن بنود المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مندمجة أو منفصلة وفقاً لحجم أو قيمة البند في القوائم المالية.

مبدأ الثبات

يعني أن تستمر المنشأة في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وغيرها من السياسات المحاسبية ذات الصلة على مدار الفترات المالية المتتالية. وفي حال وجود ضرورة للخروج عن هذا المبدأ، لا بد من تبرير هذا التغيير، وبيان أسبابه، وأثره المالي على القوائم المالية.

مبدأ الحيطة والحذر

يقضي هذا المبدأ بأن يكون المحاسب متحفظاً في قياس الربح المحتمل الوقوع، وذلك بقصد جعل قياس الربح أكثر موضوعية، بحيث لا يسجل المحاسب في الدفاتر المحاسبية الربح المحتمل، بل يسجل فقط الربح المحقق فعلاً. من جهة أخرى، يقوم المحاسب بإثبات وتسجيل الخسائر أيًا كانت درجة احتمال تحققها.

نظرية القيد المفرد

يهتم هذا النظام بطرف واحد من العملية المالية، وهو الطرف الذي تحتاجه المنشأة. ويستخدم في المنشآت الصغيرة. ورغم بساطة استخدامه وسهولة تطبيقه، فإنه لا يصلح للاستخدام في المنشآت المتوسطة والكبيرة.

يقوم هذا النظام بتسجيل عمليات المدينين والدائنين فقط. ويتم استخراج نتائج الاعمال بموجبه من خلال رأس المال بين تاريخين، مع الاخذ بالاعتبار مسحوبات صاحب المنشأة وتعديلات رأس المال.

والفرق بين نتائج الأعمال وحقوق الملكية كما يلي:

**نتائج الاعمال للفترة = رأس المال آخر الفترة - (رأس المال اول الفترة +
الاضافات على رأس المال - تخفيضات رأس المال - المسحوبات الشخصية)**

بينما

**حقوق الملكية في المركز المالي = رأس المال في اول الفترة + الاضافات على رأس
المال - تخفيضات رأس المال - مسحوبات شخصية ± نتائج الاعمال**

نظرية القيد المزدوج ومسك الدفاتر

لقد اتى نظام القيد المزدوج تلبية للحاجات الاجتماعية المتزايدة، بعد ان ظهر عجز نظام القيد المنفرد في استيعاب التطور الاقتصادي والعمليات المالية المتعددة، وعجزه عن تقديم معلومات محاسبية شاملة وتحليلية عن أوجه استخدام الموارد الاقتصادية للمنشأة، وضعف الرقابة والضبط الداخلي عليها.

يقوم نظام القيد المزدوج على افتراض الشخصية المعنوية للمنشأة عن شخصية مالكيها، وبموجبه يكون لكل عملية مالية طرفان الاول مدين والثاني دائن متساويان بالقيمة، ومختلفان بالإشارة الجبرية.

قواعد القيد المزدوج

- لكل عملية مالية طرفان: مدين ودائن
- يُجعل الحساب الآخذ قيماً أو المُستلم قيماً أو الداخلة عليه قيماً مدينياً، والحساب المعطي أو المسلم قيماً دائناً
- لا بد لكل حساب مدين من حساب دائن أو أكثر يقابله، ولا بد لكل حساب دائن من حساب مدين أو أكثر يقابله ايضاً
- تكون الحسابات الشخصية مدينة بما تأخذ، ودائنة بما تعطي
- تكون الحسابات الحقيقية مدينة بما دخل عليها من قيم أو بما زادت منها، ودائنة بما يخرج منها من قيم إذا نقصت
- تجعل الحسابات الوهمية المصروفات مدينة بما صرف عليها وبما اخذه حسابها من قيم
- تجعل الايرادات دائنة بما دخل عليها من قيم أو بما زاد حسابها منها

المعادلة المحاسبية

تتألف المعادلة المحاسبية أو ما يُدعى بالمعادلة الميزانية من بنود الأصول (أو الموجودات الثابتة أو المتداولة) والديون للغير (أو المطالب للغير) وحقوق الملكية. ويمكننا عرض المعادلة المحاسبية وفق التالي:

$$\text{الموجودات} = \text{الديون للغير} + \text{رأس المال}$$

مثال:

أسس التاجر أحمد مشروعاً لتعليم قيادة السيارات حيث يحصل المتدرب على إجازة سوق خاصة أو عامة لقاء رسوم وتدريب. بلغ رأس المال المخصص لهذا المشروع الخدمي \$ 50,000 وضعه في المصرف التجاري. وفي نهاية السنة المالية أظهرت سجلاته البيانات التالية: مبنى بقيمة \$100,000، نقدية في الصندوق \$150,000، دائنون \$125,000.

المطلوب

بيان معادلة الميزانية في بداية السنة المالية وفي نهايتها.

الحل

$\$50,000 = \$50,000$	معادلة الميزانية في بداية السنة المالية
$\$125000 + \$125000 = \$250000$ أو $100000 + 150000 = 125000 + 125000$	معادلة الميزانية في نهاية السنة المالية

والمشروع قد حقق ربحاً مقداره \$75,000

الصفقات

الصفقات هي العمليات التي يقوم بها التاجر أو المنشأة مع الغير، وذلك لقاء خدمات أو سلع وبضائع يقدمها التاجر أو المنشأة لهم. ولا تعتبر الصفقة أو العملية التجارية أو الخدمية ملزمة للطرفين المدين والدائن ما لم يكن لها أثر مالي من دفع أو صرف أو قبض أو استلام مادي أو تسليم مادي للخدمة أو السلعة موضوع الاتفاق بينهما.

الوثائق

الوثائق هي المستندات التي تتمثل بالفواتير والإشعارات المدينة والإشعارات الدائنة ومستندات القبض والصرف والدفع. وتعتبر هذه الوثائق دليل مادي تُبرز عند حدوث منازعات بين الفرقاء والأطراف ذات الصلة بالصفقة أو العملية التجارية أو الخدمية. كما تعتبر مصدراً رئيسياً للقيود في السجلات والدفاتر المحاسبية.

قياس الدخل

قياس الدخل هو قيمة السلعة أو الخدمات المقدمة خلال فترة زمنية معينة. فعندما تقدم المنشأة خدمات إلى عملائها أو تسلمهم سلعة، فإنها تحصل على نقدية فوراً، أو ينشأ لها حق على العملاء سوف يُحصل ويتحول إلى نقدية خلال فترة قصيرة، ولذلك فإن إيراد فترة معينة يجب أن تتساوى مع التدفق النقدي مضافاً إليه المبالغ قيد التحصيل الناتجة عن مبيعات تمت خلال تلك الفترة.

ويُعد مقدار الإيراد مقياساً لقيم الأصول التي تم الحصول عليها من الزبون أو العميل. ويؤدي الإيراد إلى زيادة في حقوق الملكية، كما يؤدي كل من التدفق النقدي الداخل والمبالغ قيد التحصيل من العملاء إلى زيادة إجمالي أصول المنشأة.

تستخدم مصطلحات مختلفة لوصف أنواع الإيرادات المختلفة، مثل:

العمولات المكتسبة

تطلق على إيراد المكتب عن طريق مكتب الخدمات العقارية.

الأتعاب

تطلق على الإيراد المكتسب في المهن الحرة كالمحاسبين القانونيين والمحامين والأطباء.

المبيعات

تطلق على وصف حساب الإيراد الرئيسي في الوحدات الاقتصادية أو المنشآت الفردية التي تباع السلع.

الإيجار المكتسب

تطلق على الإيراد التي تحصل عليه بعض المنشآت الفردية من تأجير جزء من عقاراتها للآخرين.

الفائدة المكتسبة

هي قيمة الفائدة على أوراق القبض كجزء من الأوراق التجارية وحساب الإيداع في البنوك والسندات الحكومية وغيرها من الأوراق المالية.

يتحقق الإيراد بصورة عامة ويثبت في السجلات المحاسبية في الوقت الذي تقدم فيه الخدمة إلى الزبون أو العميل، أو عند تسليم البضاعة المبيعة. إن نقطة البيع هي النقطة التي يُعترف عندها بالإيراد، سواء تم تحصيله فوراً أم تم الوعد بتحصيله بعد فترة تتراوح بين أسابيع وشهور متعددة، يبيع فيها التاجر أو المنشأة لأجل. كما أن التحصيل الأجل يؤدي إلى زيادة حساب العملاء أو المدينين بقيمة العمولة المستحقة وزيادة حقوق الملكية بقيمة الإيراد المستحق. أما تحصيل مبلغ في شهر تالٍ مثلاً فإنه لا يمت إلى الإيرادات بشيء، إذ أنه مجرد زيادة حساب النقدية، ونقص حساب العملاء. فقد سبق أن تحقق الإيراد خلال الشهر الماضي. وهناك نوع آخر من المتحصلات النقدية لا يعد إيراداً كما هو الحال في الاقتراض، فالمنشأة قد تحصل على نقود بالاقتراض من بنك معين، والزيادة في عنصر النقدية في هذه الحالة سوف يقابلها زيادة في الالتزامات على شكل ورقة دفع تستحق للبنك، وعندئذ لا تتأثر حقوق الملكية بعملية الاقتراض.

المصروفات

هي تكلفة البضاعة والخدمات المستخدمة في عملية الحصول على الإيراد. ولولا المصروفات أو النفقات لا يمكن للمشروع الحصول على الإيراد. والأمثلة على ذلك:

- دفع رواتب الموظفين
- أعباء الإعلان
- خدمات الهاتف
- أعباء اهتلاك المبان
- المعدات المستخدمة في المشروع

وبعكس الإيرادات، تؤدي المصروفات إلى انخفاض حقوق الملكية.

يجب التمييز بين المصروفات والمدفوعات النقدية، رغم أن المصروفات قد تدفع نقدًا وعندها تعد المدفوعات دليلاً على حصول المصروفات، لكن قد يدفع المشروع مبالغ لا تمت إلى المصروفات بصلة. فقد تقوم الوحدة الاقتصادية بدفع \$100,000، مثلاً، تسديداً لديون سابقة للموردين مقابل مشتريات بضائع حصلت على الفترات المحاسبية السابقة. ومع ذلك فإن هذا التسديد لا يمثل مصروفًا، ولا يؤثر في الأرباح والخسائر. وترتكز المصروفات أو النفقات على عاملين هما:

- إن الهدف من المصروف هو تحقيق الإيراد
- المصروف يؤدي إلى تخفيض حقوق الملكية

مثال: إن تسديد مبلغ \$100,000 يهدف إلى تخفيض الالتزامات وليس حقوق الملكية، كما أن عملية التسديد هذه لا تؤدي إلى تحقيق الإيراد.

المسحوبات

المسحوبات هي المبالغ التي يسحبها صاحب المشروع لصرفها على نفقاته الشخصية ونفقات أسرته. وهذه المسحوبات تسجل في حساب خاص، كذمة مدينة، وحساب النقدية دائنًا.

المقابلة بين النفقات والإيرادات

ترتبط المصروفات أو النفقات بعلاقة سببية مع الإيرادات فالمكتب العقاري مثلاً يضطر لاستخدام الهاتف لإبرام بعض الصفقات التجارية. وينبغي ملاحظة أهمية التوقيت عند المقابلة بين النفقات والإيرادات. فإن نفقات عام معين ترتبط مع إيرادات هذا العام نفسه للوصول إلى رقم الربح

السنوي. فلا يجوز أن نقارن مصروفات هذه السنة مع إيرادات السنة الماضية، نظرًا لعدم وجود علاقة بينهما.

أهمية الدخل

الربح أو الدخل هو الزيادة في ثروة المشروع خلال فترة من الزمن تُمثل سنة أو شهرًا .
ولما كان حساب حقوق الملكية يمثل ثروة المشروع، فإنه يتأثر مباشرة بالأرباح التي يحققها المشروع، فيزداد رصيده كلما ازدادت الأرباح، والعكس بالعكس.

إذا اشترى المشروع قطعة من الأرض بمبلغ \$ 60,000، ثم باعها بمبلغ \$ 100,000 نقدًا، فإن هذه العملية تقدم دليلاً موضوعياً على أن المشروع أو المنشأة قد حصلت على أرباح قدرها \$ 40,000.

لتحديد صافي الدخل عن فترة معينة ينبغي قياس عنصرين أساسيين هما:
أولاً: سعر السلعة المباعة أو الخدمة المقدمة
ثانياً: تكلفة السلعة أو الخدمة المستخدمة

الدخل أو الربح = الإيراد - المصروف

قياس الإيرادات والمصاريف

- إن تسجيل الإيراد والمصروفات يستلزم تطبيق قواعد المدين والدائن التي عرفناها في السابق على النحو التالي:
- الإيراد يعادل زيادة في حقوق الملكية ويسجل دائناً
 - النفقات أو المصروفات تعادل نقصاً في حقوق الملكية وتسجل مدينة

وإن تنوع طبيعة النفقات والإيرادات، وتكرارها في مشروعات الأعمال يقتضيان فتح حساب خاص لكل نوع من الإيرادات، وحساب خاص لكل نوع من النفقات، بحيث يختلف نوع هذه الحسابات باختلاف المشروعات وأحجامها وطبيعة أعمالها.

نظام القيد في الدفاتر المحاسبية

تقسم الدفاتر المحاسبية إلى نوعين: دفاتر محاسبية إلزامية وإختيارية.

أ- دفاتر محاسبية إلزامية أو قانونية: يُلزم القانون المنشأة بمسكها وهي:

العامة دفتر اليومية

تُسجَل فيه العمليات المالية يوماً بيوماً من واقع المستندات الاولية، كما وتُسجَل بالإجمال شهراً بشهر النفقات التي انفقها صاحب المنشأة على نفسه وأسرته.
الرسائل صور دفتر

تُسجَل فيه الرسائل والبرقيات التي ترسلها المنشأة، كما تُحفظ به وترتب الرسائل والبرقيات التي تلقتها.

والميزانية الجرد دفتر

يجب تنظيمه مرة واحدة على الاقل كل سنة.

ب- دفاتر محاسبية إختيارية أو غير إلزامية: جري العرف المحاسبي على مسك هذه الدفاتر، نظراً لأهميتها في النظام، دون أن يلزمها القانون وهي:
المسودة دفتر

هو دفتر غير مُنظَّم قد يكون على شكل مذكرات، وتثبت فيه العملية المالية لتدوينها في الدفتر اليومي.
الأستاذ دفتر

يتضمن حسابات المنشأة التي تتعلق بعناصر القوائم المالية. وقد يكون على شكل بطاقات او مجلدات يتم فيها تبويب العمليات المالية بعد تسجيلها في دفتر اليومية.

الموازنين دفتر

من أجل إنجاز العمليات المالية والصفقات لا بد من الناحية المحاسبية، من اتباع قواعد المدين والدائن والتسجيل والتبويب والتصنيف ضمن مراحل تدعى الدورة المحاسبية.

التسجيل في دفتر اليومية

إن دفتر اليومية أو دفتر القيد الأولي يسجل فيه العمليات المالية حسب تسلسلها الزمني موضعاً فيها التغييرات التي تطرأ على الجانبين المدين والدائن للحسابات بدفتر الأستاذ. ويتضمن القيد المحاسبي في دفتر اليومية البيانات التالية:

المبالغ النقدية لطرفي القيد (المدينة والدائنة)
الحسابات المدينة والدائنة المُمثلة لطرفي القيد (العملية المالية)
شرح مختصر للقيد، او بيان لطبيعة العملية
رقم القيد في صفحة اليومية. وتكون ارقام القيود متسلسلة
رقم المستند المؤيد للقيد
رقم صفحة الأستاذ
التاريخ، ويؤخذ من مستند العملية نفسها

تساوي مبالغ الحسابات المدينة والدائنة

إن أية عملية مالية ستؤثر بالضرورة على حسابين أو أكثر، ويتم تسجيل هذه العمليات وفق نظام القيد المزدوج الذي يستمد اسمه في خاصية، (تساوي مبالغ حسابات الطرف المدين مع مبالغ حسابات الطرف الدائن)، أي أن:

حركة الموجودات = حركة ديون الغير + حركة حقوق الملكية

حساب الأستاذ ذي الرصيد المتحرك

تماشياً مع أنظمة المعلومات المحاسبية على الحاسوب، يمكن تضمين السجلات المحاسبية في المجال العملي نماذج لحسابات الأستاذ تدعى "الحسابات ذات الرصيد المتحرك".

وفيما يلي نموذجاً له يتمثل في حساب النقدية التالي: فمثلاً لو تم تخصيص مبلغ \$ 20,000 نقداً، وتم دفع بعض المدفوعات نقداً نسجل في ح/ الصندوق كما يلي:

التاريخ	البيان	المرجع / صفحة اليومية	مدين	دائن	رصيد
2006/01/01	تخصيص رأس مال		20,000	--	20,000
2006/01/02	شراء مفروشات			5,000	15,000
2006/01/27	سداد للموردين			3,000	12,000
2006/01/29	سحب لشراء هاتف لمنزله			3,000	9,000

دليل الحسابات

تُرتب الحسابات في دفتر الأستاذ في جدول يُبيّن أرقام كل حساب أستاذ ضمن زمرة أو مجموعة من الحسابات التي ينتمي إليها. وكلما تعددت الحسابات وتعددت العمليات، يصبح من الضروري اعتماد دليل للحسابات الذي يسهل على المحاسب معرفة الحساب المختص بسهولة وسرعة. ويكون الترتيب والمنسجم عادة مع تبويب القوائم المالية وطبيعة عمل المنشآت. ومن الجدير بالذكر أن تنوع وتعدد العمليات المالية يقتضي توسع دليل الحسابات ومرونته لتسهيل عمل المحاسبين.

الترحيل

إن عملية نقل المبالغ المدينة والدائنة من دفتر اليومية إلى الحسابات في دفتر الأستاذ يطلق عليها اسم عملية الترحيل. ويرحل كل مبلغ مدرج بخانة المدين في دفتر اليومية إلى الجانب المدين من الحساب في دفتر الأستاذ، وكذلك يرحل كل مبلغ مدرج بخانة الدائن في دفتر اليومية إلى الجانب الدائن من الحساب في دفتر الأستاذ.

موازن المراجعة

من الأفضل، قبل استخدام أرصدة الحسابات في إعداد القوائم المالية، أن نتحقق أولاً من أن إجمالي الأرصدة المدينة مساوي لإجمالي الأرصدة الدائنة، ويتم هذا التحقق عن طريق ميزان المراجعة الذي يأخذ شكل جدول يتكون من خانتين يثبت فيهما أسماء وأرصدة الحسابات بنفس الترتيب الذي يظهر في دفتر الأستاذ، حيث تثبت الأرصدة المدينة في الخانة اليمنى، وتثبت الأرصدة الدائنة في الخانة اليسرى، ويجب أن يتساوى مجموع الخانتين.

كما يمكن أعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة عن طريق أعداد عمود يتعلق بمجموع الطرف المدين لكل حساب من حسابات الأستاذ، وعمود آخر يتعلق بمجموع الطرف الدائن لذات الحساب المعني. وأخيراً يمكن أعداد ميزان مراجعة بالأرصدة والمجاميع معاً.

واستنادًا إلى المثال السابق تظهر الحركة الكاملة لميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معاً كما يلي:

اسم الحساب	بالمجاميع		بالأرصدة	
	دائنة	مدينة	دائنة	مدينة
النقدية	75,000	300,000		225,000
المباني		150,000		150,000
أثاث ومعدات		20,000		20,000
أوراق القبض		25,000		25,000
رأس المال	200,000		200,000	
أوراق الدفع	200,000		200,000	
الموردين	20,000		20,000	
المجموع	495,000	495,000	420,000	420,000

قيود التسوية

تُعتبر قائمة الدخل الوسيلة التي يمكن من خلالها مقابلة الإيرادات المتعلقة بالفترة المالية مع المصروفات المتعلقة في الفترة نفسها، وذلك من أجل الوصول إلى نتيجة عمليات المشروع عن الفترة المالية. وبالتالي فإن نتيجة الأعمال لها تأثير في حقوق الملكية والذي يظهر بدوره في الميزانية العمومية. فإذا كانت أرصدة الحسابات المحملة على قائمة الدخل، سواء تلك المتعلقة بالإيرادات أم بالمصروفات، لا تأخذ بالحسبان مبدأ الاستحقاق، فهذا يعني أن نتيجة الأعمال التي يمكن التوصل إليها من خلال قائمة الدخل مُضللة وبالتالي فإن الميزانية العمومية لن تكون قادرة على تصوير الوضع المالي للمشروع بصورة عادلة.

هنا تكمن أهمية قيود التسوية التي هي قيود يومية تسجل في دفتر اليومية بتاريخ إعداد القوائم المالية، حيث تهدف هذه القيود للوصول إلى أرصدة الحسابات الصحيحة بالإيرادات والمصروفات وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومن ثم التأكد من صحة أرصدة الحسابات المتعلقة بالأصول والخصوم.

أنواع قيود التسوية

يمكن تصنيف قيود التسوية الخاصة بحسابات النتائج (الحسابات المؤقتة) إلى مجموعتين رئيسيتين وهما:

المقدمات: تتعلق عادة بمبالغ تم تسجيلها مسبقاً بأحد الحسابات، ومن هنا تكمن الحاجة إلى قيود التسوية لإثبات الإيرادات والمصروفات.

المستحقات: تتعلق بمبالغ لم تكن مسجلة بالحسابات أصلاً، من هنا الحاجة إلى قيود التسوية لإثبات الأصول، والالتزامات، وكذلك الإيرادات والمصروفات ذات العلاقة.

المقدمات للمصاريف والإيرادات

المصروفات المدفوعة مقدماً

هي المبالغ التي دُفعت مسبقاً في سبيل الحصول على السلعة والخدمات إلا أنها لم تستخدم بالكامل خلال الفترة المالية. فالجزء الذي تم استخدامه خلال الفترة يُعتبر مصروفًا أو عبئًا على الإيراد، أما الجزء الباقي فيظهر ضمن الأصول المتداولة في الميزانية العمومية، كأن يدفع المشروع مقدماً إيجار المحل أو التأمين ضد الحريق.

الإيرادات المقبوضة مقدماً (الإيرادات غير المكتسبة)

هي المبالغ التي قبضها المشروع مقدماً من الآخرين من أجل تقديم السلع والخدمات مستقبلاً. وجزء من هذه الإيرادات يتم اكتسابه خلال الفترة المالية بعد تقديم السلع والخدمات، ويُعتبر هذا الجزء إيراد متعلقاً بالفترة المالية أما الجزء الآخر فيمثل التزاماً على المشروع يظهر ضمن الخصوم المتداولة في الميزانية العمومية

المستحقات للمصاريف والإيرادات

المصاريف المستحقة الدفع

هي المبالغ التي تُعدّ مصاريف أو أعباء على الإيرادات المتعلقة بالفترة المالية الحالية. وبناء على قاعدة الاستحقاق، يجب حصر المصروفات وتحميلها على قائمة الدخل سواءً كانت مدفوعة أو غير مدفوعة.

الإيرادات المستحقة القبض

وهي المبالغ التي اكتسبت خلال الفترة، إلا أنها لم تقبض ولم تسجل بعد، هذه المبالغ تمثل أحد الأصول التي سيتم استلامها فيما بعد، وذلك لإعطاء صورة صحيحة عن الوضع المالي للمشروع. ولا بد من أخذ هذه المبالغ بالحسبان في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وذلك بقيد تسوية يتم تسجيله في نهاية الفترة المالية، وقبل إعداد القوائم المالية.

قيود إقفال الإيرادات والمصروفات

في نهاية كل سنة مالية، يتم إقفال حسابات المصاريف والإيرادات في حسابات ختامية تدعى حساب الأرباح والخسائر، أو حساب ملخص الدخل. وفيما يلي كيفية إعداد قيود الإقفال للمصاريف والإيرادات في 12/31 من كل عام:

إلى المذكورين	من حـ/أرباح وخسائر - ملخص الدخل	XXX
حـ/مصاريف كهرباء		XXX
حـ/مصاريف نثرية		XXX
حـ/مصروف لوزم		XXX
حـ/مصروف إيجار		XXX
حـ/مصروف رواتب		XXX
إقفال المصروفات		
	من المذكورين	XXX
	حـ/إيرادات خدمات	XXX
	حـ/إيرادات الفوائد	XXX
إلى حـ/أرباح وخسائر - ملخص الدخل		
إقفال الإيرادات		
	من حـ/أرباح وخسائر - ملخص الدخل	XXX
إلى حـ/رأس المال		XXX
	من حـ/رأس المال	XXX
إلى حـ/مسحوبات		XXX
	من المذكورين	XXX
	حـ/رأس المال	XXX
	حـ/أوراق الدفع	XXX
	حـ/الدائنون	XXX
إلى المذكورين		
حـ/الصندوق		
حـ/المصرف		
حـ/المدينون		
حـ/أوراق القبض		
حـ/أثاث		
حـ/تجهيزات		
حـ/لوازم ومهمات		
إقفال الدفاتر		